لها وعن المبردان الهمزة للتعريف واللام زايدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وتكون ال للعهد وهي التي عهد مصحوبها اما ذكرا نحو زجاجة الزجاجة وفايدتها التنبيه علي ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذهما في الغار وجا القاضي في قاض بيننا وبينك نخاطبك عهدا او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهي التي لم تعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كالتي للعهد لانها اما ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي اي لا باعتبار شيء كاهلك الناس الدرهم والدينار اي جنسهما وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء المعروف وقيل المعني كل شيء حي وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او لاستغراق افراده وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان اي كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق صفاته وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل علي وجه المجاز والمبالغة لصح بمعني انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوي وقيده ابن مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغايب وقد تخلص من كلام المصنف ان المعرفة اما عهدية او جنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال

زايدة

زايدة كالآت ونحو اخلوا الاول فالاول وقد مر انها تكون موصولة وابدال اللام في ال المعرفة ميما لغة حميرية كقولهم في الرجل والفرس ام رجل وام فرس وقد نطق بها عليه السلام فقال ليس من ام برام صيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من طي قال شاعرهم ذا خليلي وذوايا صلني • يرمي ورآي بأمسهم وام سلمة • ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الي واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة جامدة كجاءوا وحده وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف للاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الا المضاف الي الضمير كغلامي فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم اي في رتبته والا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذ لا تكون اعرف من الموصوف وقيل انما اضيف الي معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف ويدل علي بطلانه قوله لخذروف الوليد المثقب فوصف المضاف الي المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ولا يرد علي اطلاق قولهم هنا ان المضاف الي المعرفة معرفة فلا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الي مدلولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه بني كان قيد الحكم الذي يذكر مطلقا في باب اخر

باب

في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام والمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغني عن الخبر والخبر ما يحصل به الفايدة مع مبتدا غير الوصف المذكور

Copyright © King Saud University